ولا وجودا اصلا تقويم اليس من انحاء عدم
المعلول المتصور له انتفاره بانتفاء علية فيكون
لا محالة عدم العلة من عدم المعلول والجاعل
الموجب هو ما به يمتنع انحاء عدم المجعول جميعها
حتى يجب به وجوده فاذن يتضح انه اذا
كانت علة المعلول جايزة بذاتها واجبة
لشي آخر غيرها كان ذلك الشي احق بالجاعلية
والايجاب لذلك المعلول من تلك العلة
وتلك العلة غير صالحة للجاعلية ولا مستطيعة
الى الايجاب سبيلا ضرورة ان عدمها الذي
هو من انحاء عدم معلولها غير متعين الامتناع
من تلقاء ذلك الشي فلا يكاد يتصور ايجاب
المعلول الا من ذلك الشي واذن منقول
اذا فرضنا سلسلة تسلسلية من معلول بعينه
وعلل متسلسلة الى لا نهاية فان اي واحد

من احاد تلك السلسلة فرض جاعلا موجبا
لذلك المعلول كانت عليته التى هى فوقه
احق من لامحه بان توجبه و يجعله و هو غير
مطلق الايجاب ولا من اهل الصلوح للجاعلية
او عدمه غير ممتنع بنفسه بل انما بالذى هو
فوقه هو من انحاء عدم المعلول بته و هذا
الحكم مستوجب بالاستغراق الشمولى
لاحاد السلسلة على الاطلاق فمهما انتظمت
السلسلة فى اللحاظ الاجمالى المفرح انه ليس
للمعلول علة موجبة فى تلك السلسلة اصلا
فتبين بالفحص استيجاب وجود موجود
ممتنع العدم فى حد نفسه و فى مرتبة ذاته بنفس
ذاته خارج عن السلسلة هو المبدا للسلسلة
والجاعل الموجب لها على الاطلاق و هى
بالاسر مستندة اليه راسا فاذن يكون هى

يجب

بحسب الاستناد بالاسر الى الجاعل الموجب
سلسلة عرضية سواسية الاحاد في الاستناد
اليه بالذات من مبدء الامر وبحسب الترتيب
والتوقف بين السلسلة طولية مترتبة منتهية اليه
لا جرام اخرا تقويم من حيث استبان الامر
استبنت ان جاعل الشيء الموجب اياه
لا يكون الا بالسند هو وسائر علله ومنتظراته
قاطبة اليه استناد الصرف عنه وعن سائر
المنتظرات جميع انحاء العدم بالاحالة وبالجملة
لا وجود الا على سبيل الوجوب ولا وجوب الا
بامتناع جميع انحاء العدم الا من تلقاء الواجب
بالذات فاذن كل ماهية جوهرها الجواز فانه
ليس يستطيع ان يكون جاعلا موجبا لشيء
من الاعتبارات اي اعتبار كان لشيء ما
من الاشياء اصلا قل الله خالق كل شيء

وهو الواحد القهار تقويم العالم مالم يعلم
الصانع وما من ذرة من ذرات عوالم
التقرر الا وانه بلسان مهيتها الجوازية وهويتها
المصنوعية يشهد بالصانع القيوم الواجب
جل ذكره فاذن كل ذرة من الذرات فانها
في حد ذاتها عالم من العوالم تقويم اما انت
من المستبصرين ان الامكان اقوى الذات
في القوة المحضة والحقيقة الجائزة في حد جوهرها
ومن حيث طباع جوازيتها على شفا جرف
هار من اللبس الخالص والهلاك السافج
بحسب نفس الذات وان كانت هي في خزانة
الايس من تلقاء الغير فاذن لو اخذت الفعل
في فعليات هي بالقوة في حد جواهرها وبالكلية
بحسب انفسها ولم يكن في التقرر من هو الفعل
المحض والحق المطلق بحسب نفس الذات فاذا

الشفا كل شيء حرفه وشفيره [illegible]
شفوان [illegible]
الجرف والجرف ما تجرفه
السيول واكلته من
الارض وفيه شفا جرف [illegible]
[illegible] فانهار
[illegible] انهدم

ما وانها

ما حاصرتها الغريزة الفعلية بالملاحظة الاجمالية
متناهية كانت او متمادية الى لانهاية انكشف
ان الفعل قد انبعث القوة واللابس
بان اللبس والتقرر عن الهلاك والحصة
عن البطلان اذ ليس في الفرض الا ذوات
باطلة الجواهر هالكة المهيات و قد حفت
الفعلية فاذن يلزم انبعاث الشئ عما هو
في قوة نقيضه وحيث قد برع لك ان انما
في عوالم الجواز الافلون والافلات فلا
تكن ممن يحب الافلين تقويم ولهذا البرهان
وهو برهان القوة والفعل سبيل اخر ايضا
في ما طاطا نوسمه في الولوجا في الشفا
وفي التعليقات وفيما وفي طبقتهما من كتب
شركائنا الدار حسن تقوم به بعدم القبل
الابدي على القوة الكائنة الفاسدة بعد ما

مطلقا لا فی الزمان بل فی متن الواقع الذی
هو وعاء الحصول ویعبر عنه بالدهر وهو التقدم
السرمدی ومن هنا کی یستشهون السرمدی
للمبدأ الاول والایدیات التی هی العقول
بالفعل من الجواهر المفارقة ولکن انکلمه
السواء فی الحکمة السویة ان ذلک انما یعتبر
مقر التصحیح فی العقل الحق الذی له بذاته
محوظة الفعلیة المطلقة من کل جهة وهو المبدأ
الاول جل سلطانه لا غیر تقویم واذ قد
استنام سرک الی ان الموجود الجائز الذات
ای الطبیعیة
ای ما شئت سمیته لیس فی وسع استطاعتها
ان یعری عن ملابسة ما بالقوة اذ نفس ذاته
بحسب نفس جوهرها بحسب معهوم ما بالقوة
فی الازال والاباد ولیس یصح ان یکون جاعل
التقرر ومفیض اللالیس الا من هو متقدس
فی ذاته

٢٨

فی ذاته عن ملابسة ما بالقوة من انه جهة کانت

والا لکان لما بالقوة من جهة ما بالقوة فقط

من اخراج الشی من القوة الی الفعل فتحدس

ان ملاک التحلیل بذر حیثیة الذات الجائزة

وهی بما هی بحسب مفهوم بالقوة صفر الکف

من اقامة اللبس واعطاء الحصة مطلقاً

اذ هی فی سنخ جوهرها باللیس مذروة وفی حد

نفسها بالهلاک ممترة فاذن الهویات الامکانیة

احیاناً کانت او نفوساً او عقولاً انما تجری

مجری الروابط وسر مسر الرابط لا غیر تقویم

ان ملاک فاقة الذات الجائزة الی جاعل

ورآء ما هو ان الوجود لیس هو نفس حقیقتها

ولا یسوغ ان یکون هو من لوازم مهیتها اصلاً

والا لزم ان یکون قبل نفسه ضرورة ان المهیة

فی مرتبة اقتضائها ایاه تکون عریة عنه بل

ذرت الریح التراب وغیره ای سفته ٭ ص

وفی حدیث علی علیه السلام یذرو الروایة ذرو الریح الهشیم ای یسیر الروایة کما تنسف الریح هشیم النبت یقال ذرت الریح واذرته وتذروه وتذریه ای اطارته ٭ نهایة

محفوفة به بتة فاذن متصرح اذا ما لوحظت
الوجودات باسرها متناهية كانت او واهية
الى لا نهاية لملاحظة اجمالية انه لو لم يكن في الوجود
وجود قايم بالذات معناه محققا نفسه لم يصح
وجوده قايم بالمهية مفاده تحقق شئ ما غير
نفسه وبالجملة من حيث يستتب افتقار الممكن
الى جاعل هو غير ذاته بسبب افتقاره الى جاعل
وجوده بعينه ذاته وان مهية وايضا فمن الفطريات
انه ليس يستطيع ان يهب الكمال من هو قاصر
عنه وليس الكمال في مرتبة ذاته فهو قاصر عنه
تقويم اما قبلك من الفطريات الاوايل
وجود هويات شخصية ممتنعة القول كل منها
على ما خلا ذاتها واحدة فما من احد يدرك ١٠
ذاته بحيث نفسها سائى الشركة القولية وكذا
ما لا ينال له مما عدا ذاته لا بالفعل الانطباعي

بل اما بالادراک الحضوری او بالمشاهدة الاحسابة
وایضا من المتبین ان المهیة لا یدخل فی الوجود الا
وهی محفوفة بالتشخص الذی هو امتناع الشرکة الجملة
والیس مستبین السبیل ان تعام المرسلة متناهیة
ومتمادیة الی لانهایة لیس یحصل الهویة الشخصیة
فحملها باللحاظ الاجمالی فی حکم تستطیع الشرکة القولیة
لطبیعة واحدة فاذن لا مجید لامتناع الاشتراک
الحملی من الاستناد الی متشخص بذاته یتابی الشرکة
الحملیة فی مرتبة نفس ذاته ولیس یتصور فی عالم
الجواز ما یکون متشخصا فی مرتبة ذاته اوقد استبان
لک وجود شیء من الجایزات لا یکون فی مرتبة ذاته
ومرتبة التشخص لا یکون قبل مرتبة الوجود بالضرورة
النظریة والضرورة الفصیحة فاذن لا یکون المتشخص
بذاته الا من وجوده عین ذاته وانه نفس مهیته و
ذاته وراء عوالم الجواز وان هو الا القیوم الواجب

بالذات جل مجده فلولا وجوده تعالى من ذلك علواً

كبيرا لم يكن وجود اصلا اذ لم يكن يصح التشخص مطلقا

تقويم فاذن قد اتضح انه لا شيء مما في عالم الجواز

اسمه هي بعينها مرتبة ومضافة الطبايع لا يعطي التشخص

فقد افتر انه ليس يصحيح التشخص الا من جهة الاستناد

الى جاعل المتشخص بذاته اذ يتعين بالنظر الى جاعل تام

بعينه مجعول بعينه فاذن سوغ الوجود والتشخص واحد

وانما نبع التشخص من حيث نبع الوجود وقد لاح لك

ان القيوم الواجب بالذات هو الموجود المتقدس

عين مهية وراء الانية فلا محة هو المتشخص في مرتبة

ذاته من حيث نفس ذاته ولذلك الشيء من الموجودات

غيره فاذن لا تشخص لانه حقيقة كانت الا من جهة

الموجود الحق ومن تلقاء الاستناد الى جنابه عز

مجده وجل ذكره تقويم ومما يجمع في الفحص والتقصي

بالفصل ضروب من البراهين تحمل رقى العلية الى

افترار الفجر الرحم اي استقر امره

10

لانهایة فی البدایة فمنها برهان الوسط والطرف
کل معلول فان له فی حد ذاته خاصة الوسط
فی ان من وراء لامحة سببا هو له کالطرف الاوسط
لیست اقوی له ذلک من حیث هو معلول
مضایف للعلة اذ سواء بحسب ذلک المعلول
والعلة جمیعا بل اقوی له تلک الخاصیة بحسب
فانها المعلولة المضایفة فی حد نفسها علی خلاف
سنة ذات العلة فاذا ارتفعت علل لمعلول ما
مترتبة الی لانهایة استعرفت المعلولة احادها
بالاسر اذ ما من واحد منها الا وهو معلول لما
فوقه کان هو علة لما تحته عنها لوحظت قاطبة
لملاحظة اجمالیة بان انها باسرها قد استوعبتها
الوسطیة بة فلیس هناک الا وسایط بلا نهایة
فاذن لم یتقرر طرف لیس هو توسط ای سبب
لیس هو بمسبب ینتهی الیه الاوساط والمسببات

لم يصح للاوساط وجود اصلا وبالجملة مادام
للواسط اعنی مافوق المعلول الاخر اعنی المعلول
الاخر فی حکم الوسطیة بحسب جوهر الذات المعلول
لم یتصور هناک حصول راسا الا لطرف لیس هو
توسط من حیث نفس ذاته المتقدسة عن المعلولیة
والعاقة تقویم ومنها برهان المتضایف اذا
ارتعب بسلسلة من سبب ما واسباب لم مترتبة
فی الذاتی الی لانهایة کانت فی المسبب الاخر
مسببیة وحدها بلا سببیة وفی کل من الشیء فوقه
سببیة ومسببیة جمیعا فکانت المسببیات اکثر
من السببیات لواحدة ومن الفطریات ان
سببیة مسببیة ما السبب هی بازاء سببیة ما اصلا
تقویم ومنها برهان الحیثیات اذا کانت حیثیات
مترتبة فی التصاعد من حیثیة ما الی لانهایة کان
العقل یحکم فی اللحاظ الاجمال المحیط ان ما بین

تلک

تلک الحیثیة وایه حیثیة کانت من الحیثیات التی
هی احاد السلسلة متناه بالضرورة والفطرة حکما
مستوعبا لن یشذ عنه شیٔ من الاحاد اصلا
والا لکان عدیم النهایة محصور الطرفین جاری
الترتیب واذ صح علی الاحاطة الاستیعابیة
ان من مبدا السلسلة بجملتها متناهیة کما ما
اذا صح علی الاستغراق الشمولی ان من مبدا
سلسلة ما الی ای ما ملعه الترتیب فیها دون
الاربعین فقد صح بتة ان جملة السلسلة دون
الاربعین تقویم ومنها البرهان الاسم الاخضر
اذا کان ما من واحد من الاحاد والذاهبة فی
الترتیب الی اللانهایة الا وهو کالواحد الاخیر
فی انه لیس یتقرر مالم یتقرر شیٔ اخر وراءه من
قبل کانت الاحاد اللامتناهیة باسرها لا یدخل
فی التقرر مالم یکن شیٔ اخر من ورائها متقررا

من قبل فاذن عزیز و العقل الصریح تبتصر فی
اللحاظ الاجمالی المستوعب انه من این یتقرر فی
تلک السلسلة شئ حتی یتقرر شئ من بعده
تقویم ومنها برهان الترتب کل سلسلة من علل
ومعلولات بتیسر تنبه فهی یکون لا محة بحیث اذا
فرض انتفاء واحد ما من احادها استوعب ذلک
انتفاء ما بعد ذلک الواحد من السلسلة فاذن کل
سلسلة موجودة استوعبها المعلولیة علی الترتیب
بحیث ان فیها علة هی اولی لولا لما کانت الرابت
التی هی معلولاتها ومعلولات معلولاتها الی اخر
الترتیب والا لم یکن المعلولیة قد استوعبت
احادها بالاسر فاذا فرضنا سلسلة مترافیه الی علة
لا یکون لها علة لم یکن هناک علیه هی اولی العلل
لولاها لبطلت السلسلة وبالجملة استغراقیة المعلولیة
علی سبیل الترتیب احادها السلسلة بالاسر بحیث

لالش

لا الشذ عنها شي منها اصلا مع وضع ان لا
يكون هناك علة واحدة لولاها امتنعت السلسلة
باسرها مسافقت فمن خواص استيعاب الترتيب
استيجاب علة واحدة لولاها لم يكن شي من
السلسلة المترتبة راسا تقويم فاما السبيل الطبيعي
فلا ينسقه لحدواه ولا صحة لبرهانيته بل انما فضل
ان يكون دليلا ما من الدلايل فاللامتناهيات
في جهة واحدة وبما ينصرف اليها المعاونة بين
الجهة التي هي حيثية اللانهاية وليس يتصحح تحريك
اللامتناهي بكليه من جهة اللانهاية واخراجه بكلية
جده وجره عن الدرجات التي لاحاد وبالاسر
في تلك الجهة فاذن اذا طبق طرف السلسلة
اللامتناهية الزايدة على طرف السلسلة اللامتناهية
الناقصة تطبيقا وهميا او فرضيا انقلب الزيادة
والفصل لامحة الى الوسط ولا يزال ينتقل وتردد

فی الاوساط مادام الواهم والفرض عاملاً للتطبیق
ولا یکاد ینتهی الی حد بعینه عوض فاذا ما اثبت
عمل الوهم اتفقت المفاصلة علی ذلک الحد و
بالجملة لا مصیر للمقاومة الی حیثیة اللانهایة
ابداً بل انها ابداً فی حیثیة التناهی اما فی شیٔ
من الاوساط تقویم الثالثة من البراهین الجنّة
اعنی ما عدا المتضایف والحیثیات ماهضة
باقتضاء النافذ فی السلسلة الدوریة ایضاً
اذ فی الصورة الدایرة ایضاً یلزم الوسط بلا طرف
لان الاحاد بالاسر یکون اوساطاً فیکون المجموع
بالجملة الاجمالی وسطاً بلا طرف ویلزم ان
یکون المعلولیة مستوعبة الاحاد بالاسر علی سبیل
الترتیب ولا هناک علة واحدة بعینها اذا
ما انه اسبقت السلسلة باسرها وبحکم العقل الصریح
فان الاحاد بالاسر سواسیة الذات بحسب العلة

ثمن ابن

فمن این یحصل واحد ما منها حتی یحصل واحد
اخر تقویم انما سلطان قضاء البراهین فی احالة
التسلسل علی التصاعد فی جانب العلل لا علی
التنازل فی جانب المعلولات وانما اعنی بها
المعلولات الصدوریة فی الوجود والتقرر ولست
اعنی المعلولات التالیفیة فی تحصیل نفس الحقیقة
وتقویم جوهر المهیة فمن المقرر تقرر الاتضاح انه
یمتنع ان یاخذ الانواع المتنازلة فی مذهب
الترکیب المتسافل بل یاخذ اسنافلا لا علی الوقوف
عند نهایة سافلة بعینها لا تتعدد ها کما یمتنع ذلک
فی الاجناس المترتبة فی مذهب الترکیب المتصاعد
والا لم یکد یتصحح للطبیعة المبهمة الجنسیة تحصل مستتم
اصلا فلم یکد یتصحح لها وجود مستتب ابدا والتفصیل
ان فی الترقی لا یکون علة یتعین انها مقرر اولا
ثم منه تدخل السلسلة باسرها فی التقرر فذلک

ميزان الحكم بالاحالة و الامر في التراقي على خلاف

فان ادسرك ان برهاني التضايف و الحيثيات

ليس مراتهما ذلك بل حكمها منسحب الدليل على الجانبين

فتدبر ان مناط القضايا على السلسلة اللامتناهية

بالبطلان استجماع وصفي الترتيب والاجتماع في

الوجود والعلل والمعلولات المجتمعة في الوجود ليس لها

بحسب الوجود الا المعية الصرفة من دون ترتب

وتسابق في الاعيان اصلا انما الترتب والتسابق

بينهما بحسب مرتبة الذات وفي لحاظ العقل والقسطاس

الفارق قايم ههناك بالقسط اذ العقل يحكم ان العلة

كما هي متقدمة المرتبة في تقرر الذات على مرتبة ذات

المعلول فكذلك هي متقررة الذات في مرتبة

تقرر ذات المعلول بتة ضرورة ان نفس مرتبة

ذات المعلول من ذات العلة فكيف يكون ذات

العلة منتفية في ذلك المرتبة فاذن يكون العلل المترتبة

متقررة

اي المحل اي الشيء ... به حيثية ... والوجود حفظها

متقررة فی مرتبة ذات المعلول الاجزاء المتقررة
فالعقل تصادق ههناک الترتیب والاجتماد فصحت
علیها حکم البرهانات لامحة علی خلاف شاکلة الامر
فی المعلولات المترتبة بأعيانها حيث ان المعلولات
لا یکون متقررة فی مرتبة تقرر ذات العلة ومن
سبیل آخر انما الترتیب الذی صحت علیه الحکم
بالکون طباعی نظام السلسلة امافی الوضع بحسب
الطبع اذا ما کانت السلسلة من ذوات الاوضاع
امافی الوجود بالنظر الی ذوات الاوضاع امافی
الوجود بالنظر الی ذوات الاوضاع امافی الوجود
بالنظر الی ذوات الاحاد بحسب علاقة الافتقار
والافتیاق اذا ما کانت هی من علل ومعلولات
لاماکون بمجرد اعتبار السابق الترتیبی من جهة
اتحاد ما مر مامبداء محدود افذلک منقلب بانقلاب
الاعتبار ومنسبب بانسیابه واذن ممن المنضج

اذا تراقت العلل لا نهاية كالترتب واللانهاية
اللذان بتمامهما مناط الحكم بالامتناع في جهة واحدة
واما اذا ترامت المعلولات الى لا نهاية فالترتب
في جهة واللانهاية في خلاف تلك الجهة ضرورة ان
المعلول متوقف على العلة مفتاق اليها لا بالعكس
ثم مهما تكن العلة موثرة بالذات في كل من معلولاتها
القريبة والبعيدة واصلة الاثر الى المراتب باسرها يكون
معلول معلولها لطبايع جوهره معنا فاد مستندا اليها
بالذات لا بما انها غاية علية فقط يكن في العلة عليات
لا متناهية في ازاء معلولاتها المترتبة اللامتناهية
بالقياس اليها ويحفظ تكافو العليات والمعلوليات
في السلسلة فاذن انما ينهض برهان التضايف
في تراقي المعلولات لعلة واحدة الى لا نهاية اذا
مالم يكن عليتها بالذات الا بالقياس الى معلولها
القريب كما كل واحد منها بالقياس الى الذي في جنبه

دص

٣٥

صح ومن هناك سبيل آخر رابع وهو ان سلسلة المعلولات المترتبة اللامتناهية المستندة الى الموجود الذي ليس هو منها بل هو من وراء الكل وللكل محط حمله بما هي الموجود الجملي واحاد بما هي الاحاد المتكثرة المفصلة وطولا وعرضا لكل من احادها معلولية علية ولنفسها وهي المجموع بما هو المجموع اعني معروض الهيئة المجموعية الذي هو موجود آخر وراء كل واحد واحد من الاحاد الموجودة معلولية على علية وللموجود الخارج الذي هو علة احاد السلسلة ونفسها الجملية جميعا علية بلا معلولية فاحاد السلسلة بالاسر معلولات وعلل ونفس السلسلة الجملية معلول محض من غير علية والموجود الخارج علية محضة على الاطلاق من غير معلولية وله علية محضة واحدة في ازاء معلولية الموجود السلسلي الجملي وعليات محضة مترتبة لا

متناهية بالذات و بالقصد الاول فى ازاء
المعلوليات الاحاد المترتبة اللامتناهية المستندة
اليه بالذات و بالقصد الاول طولا و عرضا
فاذا قد استتب لكافوعدد المتضايفات من
جهات شتى و استقر الامر من سلسل عديدة تقدم
اما كنت قد استبنت ان طبايع الجواز مفتقرالى
القيوم الواجب بالذات فاذن فاستقم كما امرت
و اعلمن ان سلسلة الجائزات المترتبة بما ان كل
من احادها يجب جوهر ذاته الجوازية مجعول
الواجب بالذات سلسلة عرضية سواسية الاحاد
فى الفاقة الى الاستناد اليه جل مجده بالذات
من بدو الامر على سنة واحدة و بما ان هى مترتبة
الاحاد منوطة البعض بالبعض سلسلة طولية
منتهية اليه نفى بالضرورة البرهانية مساقه الاحاد
الى الانتهاء اليه اخرا الامن بدو الامر وهى غير

سواسیة الاعداد بحسب هذه الناقة بل احادها متفاضلة
الفاقة الیه سبحانه من هذه السبیل علی
حسب تضاعف البعد من تضاعف الا
مسببات والشرایط التی هی مسببات بالقیاس
الی مسبب الاسباب من غیر سبب ومجعولات
من تلقاء فاذن لا الفیض الالهی یصل الی
ذوات المعلولات بالوسایط وبدونها
معا والتاثیر الذی بالواسطة مقهور بحسب
التاثیر الذی لا بواسطة علی انا قد کنا بلونا
علیک ان المفتاق الیه بالقصد الاول انما
هو العلة الجاعلة الموجبة وانما سایر العلل
مصححات الاستناد بالفعل ومهیات الصلوح
لقبول الفیض وقد تبرهن لک ان الذات
الجایزات لن تشم رایحة لجاعلیة اذ ما شمت
رایحة ایجاب الوجود ودفاع العدم فاذن

انما السبب الحق للمسببات الى لانهاية القيوم
المطلق جل ذكره والوسايط مصححات المسببية
بالفعل ومنتظرات السلوح للمجعولية والتأثير
والذی هو مقتضی طبایع المضافة مستقر علی
سریرة تصحیح براهین احالة اللانهایة فی العلل
غیر متخصصة بالجاعلات بل هی نافذة الحکم
فی الشرایط والمصححات ایضا فلو ترامت
المسطرات لاالی اول لم تکن تصحح السلوك
والمجعولیة فی شیء من المراتب اصلا تصحح المعیة
فی الوجود المعتبرة فی حوض البرهان اعم من
ان یکون بحسب افق التغیر والتصرم وهو الزمان
او بحسب وعاء صریح الوجود الوجود الذی هو
متن الواقع ووعاء التقرر ویعبر عنه بالدهر فالعلل
المترتبة لاالى بداية ممتنعة الوجود فی الدهر
وان کانت متعاقبة بحسب الوجود فی الزمان

والمعلولات

والمعلولات المتراقبة الى لانهاية سابقة
الوجود فى الدهر فاذا كانت متمادية الوجو
فى الزمان على التعاقب فانما يتصور بما دلها
وتعاقبتها فى الزمان لا الى نهاية على شاكلة
السبيل اللا يقصى لا غير تقويم لانضفس
الى شردمة من المقلدين فيما يحركون به
السنتهم ان فى الامور اللامتناهية من دون
الترتب بالعلية والمعلولية ايضا ترتبا من
حيث ان معروض الوحدة جزء معروض
الاثنوه ومعروض الاثنوه جزء معروض
الثلثة لانه بالضرورة الفحصة بل الفطرة
موجود اخر وراء كل واحد من الاثنين و
ليس هو بخارج من الوجود الذى هو وراء
كل واحد من معروض الوحدات الثلث
وهكذا الى اقصى المراتب وان لم يكن عدد

الاثنين مثلا جزء عدد الثلثه لان العدد
متالف من الوحدات لا من الاعداد
فذلک الترتب مباحث دليل البرهان القاصى
بالاستحالة عليها ايضا اما لک ان کنت ذا
فطانته ما ضرورة بيديک ان تتقف فتعرف
انه فرقان ما بين ان يلحظ الوحدة الغير المتكررة
مرتين مثلا على ان يکون الوحدة الغير المتكررة
هى الملحوظة بالذات وبالقصد الاول و
لكن مرتين مثلا وبين ما يلحظ الوحدة المتكررة
مرة واحدة على ان يکون الوحدة المتكررة
المثناه هى الملحوظة بالذات من اول القصد
وبدو الامر ففى اللحاظ الاول وحدتان
مثلا غير متكررتين هما متقدمتان بالطبع
على الاثنوه يعبر عنها بالوحدات بلا شرو
فى اللحاظ الثانى متكررة معبر عنها بالجموع

الوحدات

الوحدات وذلك هو الاسوة مثلا المتأخرة
بالطبع عن الوحدتين الغير المنكررتين كذلك
سبيل القول في الواحد والاثنين الى
معروض الوحدة ومعروض الاثنينية فالاثنان
مجموع معروض الوحدتين بما هو مجموع المعروضتين
لا معروض الوحدتين بالاسر بما هما معروضاهما
بالاسر وعلى هذا السبيل تساكلة الفرقان
من المحدود والحد فاذن العدد مطلقا هو مجموع
الوحدات ولا يتألف اصلا الا من الوحدات
بالاسر وليس يدخل شيء من مجموع الوحدات
بما هو مجموع الوحدات في قوام حقيقة شيء من
الاعداد بل انما الوحدات بالاسر بما هي الوحدات
بالاسر وان كان مجموع الوحدات من لوازم
ما يدخل في الحقيقة فانما الداخل في قوام حقيقة
الثلثة مثل الوحدتان باللحاظ الاول والوحدة

المتكررة باللحاظ الثاني التي هي حقيقة عدد
الاثنين وان كانت تلك اللوازم لحقيقة
الثلثة وكذلك انما الداخل في معروض الثلثة
كثلاثة من الرجال مثلا معروض الوحدتين
كالرجلين بما رجلان لا معروض الاثنين
اعني مجموع الرجلين بما هو المجموع بل معروض
الاثنين موجود خارج عن معروض الثلثة
وان كان لازماله والضروري هو انه ليس
الاثنان مما يخرج عن الثلثة بجميع اللحاظات
ولبعض من سفيان من فلاسفة الاسلام
طريقة اخرى في الاوسط الجربان هي ان
كل عدد فان حقيقة الوحدات التي مبلغها
ذلك العدد بشرط انتفاء وحدة اخرى وانما
يتنوع العدد بالوحدات المتحققة بالاسر فحينئذ
ليس عدد الاثنين مثلا بما هو عدد الاثنين

من اللوازم

من اللوازم ایضا بعد الثلثه مثلا بما هو عدد
الثلثه کما لیس هو من المقومات لحقیقه
وکذلک معروضات الاثنین بالقیاس
الی معروضات الثلثه مثلا یصح ما ابصرک
ان کنت من المتبصرین انه کما النظر فی وجود ما
وفی اثبات ما او فی طبیعه الثبات وفی
تشخصیه ما او فی طبیعه التشخص یسوق العقل
الی موجود الثابت الحق والی انه وجود صرف
قایم بذاته ووجوب محض قایم بذاته وثبات
حق قایم بذاته والی المتشخص الحق والی انه
یتشخص قایم اذ ما لم یحق وجود بالذات و
وجوب بالذات وثبات بالذات وتشخص
بالذات لم یصح وجود بالغیر ووجوب بالغیر
وثبات بالغیر وتشخص بالغیر وما لم یکن من
المتقرر وجود هو وجود نفسه وقایم بنفسه و

وجوب هو وجوب نفسه وقايم بنفسه وثبات
هو ثبات نفسه وقايم بنفسه وتشخص هو تشخص
قايم بالمهية هي وجود المهية ووجوب المهية
وثبات المهية وتشخص المهية فكذلك النظر في
علم ما وطبيعة العلم وفي طبيعة العلم لسوق الى
العلم الحق والى انه بكنه ذاته نفس العلم المطلق
القايم بالذات وفي قدرة ما وفي قدرة الى تقدير
الحق والى انه بمرتبه حقيقة صرف القدرة المطلق
التامة القايمة بذاته او في ارادة ما وفي طبيعة
الارادة والاختيار الى المريد الحق المختار
المطلق والى انه بنفس ذاته كنه الاختيار المطلق
والارادة التامة الحقة القايمة بنفسها وحيوة
ما وطبعة الحيوة الى الحي الحق الى انه بمرتبة
ذاته محض الحيوة الحقة القايمة بذاتها وفي
نور ما وفي طبعة النور الى نور الانوار

الى انه

الی انه بمرتبة ذاته محض الحیوة الحقة القائمة
بذاتها وفی نوریا دی فی طبیعة النور الی نور
الانوار والی انه بکنه حقیقة عین النور الحق
القایم الحق بذاته الذی هو نور لنفسه بنفسه
وبتنوع الانوار العقلیة والحسیة اذ ما لم یحق
علم مطلق وقدره مطلقه وارادة تامة وحیوة
محضة ونور حق بنفس الذات وقایمة بالذات
لم یکد یتصحح علم وقدرة وارادة وحیوة ونور
بسبب الغیر وقایمة بالغیر فهی یکون قد بدی
الان وجه قوله خیر من قابل وفوق کل ذی علم
علیم بارغ اسره ساری نوره وبالجملة فکذلک
سنه کل ما هو کمال مطلق للتقرر بما هو التقرر
والموجود بما هو الوجود وقد بلونا علی قلبک
لا یجب الکمال من هو قاصر عنه وکل وهو لیس
الکمال عین مرتبة ذاته وکنه نفس حقیقته فهو

القاصر عنه تكملة التفهيمات فاذن قد الاب
ان الاستناد الى القيوم الحق الواجب بالذات
لعاظم سلطانه بحسب كل اسم من اسماء الحسنى
البهية الكمالية التى هى باسرها للنفس كنه حقيقة
الحق من كل جهة فلاك كون المستند مظهر الاسم
ومجلى الكمال الذى الاسم بازائه فكنه ذات
القيوم الحق هو الحقيقة الحقة وما سواه من الحقائق
ظلال الحقيقة وهو الوجوب الحق والوجوبات
باسرها غيره ظلال الوجوب وهو الثبات الصرف
وساير الثباتات باسرها ظلال الثبات وهو
التشخص الحق وما عداه من المتشخصات ظلال
التشخص وهو العلم الحق المطلق وما سواه
كلها ظلال وهو القدرة الحقة التامة وساير القدر
قاطبة ظلال القدرة وهو الارادة المطلقة والاختيار
الحق وساير الارادات والاختيارات على

الاطلاق

الاطلاق ظلال الارادة والاختيار وهو الحيوة
المحضة الحقة وبالسائر الاحياء لسواه باسرها
ظلال الحيوة وهو النور الحق وما عداه جميعا من
الانوار العقلية الى الانوار الحسية قاطبة ظلال
النور فاذن لا وجود ولا وجوب ولا ثبات
ولا تشخص علم ولا قدرة ولا ارادة ولا حيوة
ولا نور ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
فصل ثالث فيه تقويمات تقويم القيوم
الواجب بالذات لا يسوغ له وجود ووجوب
وراء نفس الذات وعينه وراء الانية في امس
عندك ان الانية اعني الوجود والوجوب بحيثية
نفس الذات المتقررة بعلة او في كونها على سبيل
التاييد بعلية او لا بعلة ولا بعلة ليس مفادة
ومفادة الا كون نفس الذات المتقررة المتاكد
اذ الوجود انما مطابقه اذ الوجود انما مطابقه وما

هو بحاكية نفس الذات المتقرر والوجوب
نفس تاكدها فی لیسها لامعنی ماوراء المهیة تقوم
بهاقیاما انضمامیا وانتزاعیا والواجب لذات
بنفسه متقرر الذات والحقیقة لابعلة ولا بجعل
اذ لا یعقل کون الشئ عین نفسه بالضرورة و
الغریزیة لفطرة العقل فیکون وجوده وجوبه
ایضا بنفس مرتبة الحقیقة لابعلة وعلیة اصلا
ومایکون للشئ بنفس ذاته لابعلة غیر ذاته ولا
بعلة من ذاته لایکون امر بزید علی مهیته وایض
لوکانت انیة وراء مهیة لکانت مقتضاه بنفس
مهیته اذ لایصح هناک الاستناد الی الغیر فیکون
مهیته فی مرتبة الاقتضاء غیر عریة عن الانیة
لان الانیة اول ماینتزع من المهیة الحقیقة
الغیر المکذوبة فاذن یلزم اما ان انیة ما بعینها
هی قبل نفسها واما ان یکون هناک اثبات وثبة

الی

الی لانهایة ثم الاثبات اللامتناهیة بلامتناهیها بالاسر کالانیة الاولی فی حکم المسبوقیة بانیة اخری ورائها وخارجة عنها وبالجملة الامر ذاهب الی حیث ینتهی الی انیة لیست هی ورائها المهیة واللامتناهیة متناهیة لیست بعی عنها من ذلک لانها شیئا وایضا وجوب الوجود بالذات منبوع جملة الحقایق والمبدا المطلق الذی منه یصح کل حقیقة فکیف یسوغ ان لایکون هو فی نفسه حقیقة قایمة بذاتها بل معنی قایما بمهیة فاذن مهیة سبحانه هی بعینها انیة وکل ذی مهیة وراء الانیة معلول تقویم القیوم الواجب انه عز مجده بسیط الحقیقة بساطة حقه احدی الذات احدیة مطلقة من کل جهة لایتصور لذاته اجزاء بها تالف القوام وتقویم الحقیقة بسواء علیها اکانت مبادی ام اجزاء احدیة

الاجزاء اليها بخلاف الذات والهوية الشخصية
اما التي منها التأليف والقوام فلانها اما ان يكون
واجبات بالذات او جايزات الذوات او
على التشابك والتناظر فالواجبات بالذات
كل منها بنفسه متفرد الموجود منفصل الهوية عن
غيره غير متعلق الذات بآخر منها اذ لا يصح منها
بقياس بعضها الى بعض الا الجواز الخاص
بالقياس الى الغير فكيف يصح ان يتحد فيها
حقيقة محصلة وحدانية بل اذن ليس الواجب
بالذات الا كل واحد منها فليعطف النظر
الى بساطة والجايزات من اولات المهيات
باطلال الذوات هالكات الهويات فاقوات
الحقايق في نفسها فلا يعقل ان يصح من ايتلافها
الحق المحض والمعنى المطلق ومن المستبين ان
فقر الجزء هو بعينه فقر الكل وهلاكه اما بنفس

هلاك

اخر من افراد مهية الكل انما
يصح في الافراد التي اليها الا بخلاف
هي الاجزاء المقدارية المتفقة
والمراد

هلاک الکل واتا فی قوة هلاکه والاسناد
مشاطرة بالوجوب والجواز ای بالحقیقة المحضة
والهلاک الصرف فالفعلیة الحقة والقوة
السحة والغنی المطلق والفقر الساذج فهل
یستصح دو حیلة عقلیة تجویز ملاصمة الباطل
بالحق وتسویغ تصحیح من هو الحق المحض المغنی المطلق
من ملاحم الباطل والحق ومن ازدواج الغنی
والفاقر وهل الحق الغنی الا الذی هو من وراء
الباطل الفاقر فهو القیوم الواجب الذی نحن
فی احدیته والباطل الجایز خارج عنه وفاقر الیه
ثم لو کان للواجب بالذات اجزاء خارجیة
معنویة واجزاء حدیة محمولیة لکان من هو المتقرر
بنفسه متاخرا عن شئ ما تاخرا بالطبع او تاخرا
بالمهیة ولا یکاد یسعه مساغ فی تسویغ العقل واما
التی الیها الانحلال وهی الاجزاء الکمیة فلا نهایة

بمقدمات صرفه ولا بمقارنة ومقارنة الكل
فى الوجود بل انها موجود وبعين وجود الكل متوسطة
فى الوجود بين صرافه القوة ومحضوصه الفعل فلو
كان يتصور للواجب بالذات مثل هذه الاجزاء
فان كل منها او شئ منها واجبا بالذات
كان الواجب بالذات متوسطة فى الوجود
بين صرافة القوة ومحوضة العقل وان كانت
هى باسرها جائزات بالذات فكيف يصح ان
يحل الواجب بالذات الى الجائزات الصرفة
والموجود الحق اليها لكان بحسب سنخ جوهر المهية
الاجزاء والانحلالية تكون متشابهة الكل متفقة
وموافقه الكل فى المهية بته ثم هذه الاجزاء انما
للمتهيات الامتدادية كما المبادى الغيبة للذوات
الهيولانية والمتقدس عن المواد عن الاخبار
بمقدس عن ذلك كله تقويم نقول قولا مرسلا

ان حقيقة

ان حقیقة الوجوب بالذات کما لا یصح ان یندرج

تحت طبیعة مرسلة فکذلک لا یصح ان یکون نفسها

طبیعة مرسلة جنسیة متحصلة بفصول ذاتیة محصلة

او نوعیة متشخصة بعوارض لاحقة مشخصة الیس

الفصل فی اللحاظ التحلیلی الذی هو لحاظ التعین

والابهام وظرف التمایز والتخالط مع الصادق

طبایع معنی الفصل وما یقام مقامه متمایزا عن

طبایع معنی الجنس وما یقام مقامه وان کان

مضمنا فی وحدته المبهمة غیر معط ایاه سنخ طبیعته

وقوام معناه بل انما استتمام تحصیله وتقوم فعلیته

ذاتا خاصة محصلة بالفعل وکذلک العوارض المشخصة

خارجة عن طباع معنی النوع غیر مصممة فیه بوحدته

ولا معدة ایاه قوام الحقیقة وتقوم الذات و

تمام المعنی بل انما الحصول بالفعل والتعین فی

ای الفصل تقیده ای العوارض تقیده

الحصول بالفعل وهذا امر مفروغ عن استبانته

في الشطر الكل من هذا العلم وفي العلم الذي هو
ميزان الانظار ومكيال العلوم فاذن انما يتصور
شيء من ذلك كله اذا ما كان الحصول بالفعل
ليست درجة هي بعينها درجة سنخ الطبيعة ومباينتها
متاخرة عنها في الطبيعة ومعنى وبالجملة انما اذا تصور للطبيعة حصول
بالفعل بعد تمام جوهر المعنى ووجود ثان بعد قوام
سنخ الحقيقة فاما اذا كان الحصول بالفعل هو بعينه
ليس مرتبة الحقيقة وجوهر طباع المعنى فلا يقع ان
ينفى هناك تحصل منتظر ووجود مرتب ينبغي استتمامه
بالفصول والمشخصات فاذ قد استحصن عندك
ان حقيقة الوجوب بالذات نفس تاكد التقرر
ومحض الوجود القايم بنفسه فمرتبة نفس الحقيقة
هناك الحصول بالفعل ليست درجة هي بعينها
بعد تمام جوهر المعنى ووجود ثان بعد قوام سنخ
الحقيقة فاما اذا كان الحصول بالفعل هو بعينه

ليس مرتبة

ليس مرتبة الحقيقة وجوهر طباع المعنى فلا يقع
ان يبقى هناك تحصل منتظر القايم بذاته مع
امتناع كل بطلان وعدم كل عدم والتعالى
عن مخالطة مفهوم ما بالقوة من انه جهة غفلت
فاشهد ان طباع الحقيقة الوجوبية متقدس عن
الابهام والارسال وعن الاعتلاق بالفصول
(اعتلاقة اى اجتماعه)
والمشخصات وماسى الا ان يكون متعينا من
حيث نفس مهية متشخصا بمرتبة كنه ذاته من سبيل
اخر قد بان لك ان الواجب بالذات انيه
نفس مهية فلو كانت الحقيقة الوجوبية طبيعة
مرسلة غير متشخصة بكنه مرتبتها لكانت مرتبة
التشخص متخلفة عن مرتبة الانية والاصول الملقاة
اليك قد ابطلت ذلك وايضا الطبيعة المرسلة
لا تابى بنفسها القول على الكثرة المتصافقة
(المجتمعة الموافقة)
بالشركة الجملة المعنى الوجدانى يستحيل ان يتكثر

بذاته والا لم يكن يصح لواحد وحيث لا وحدة
ولا كثرة فمن كثرة بنفسه يكون قد ابطل كثرة فيكون
قد ابطل نفسه فاذن لا تتكثر الطباع الوحداني و
لا يوجد كثيرون منه الا العلل فالطبيعة المنحلة لامكان
الكثر بالاشتراك الحملي يجب ان يحتمل امكان التعلق
بعلل لا محة والحقيقة الوجوبية متعالية عن امكان
التعلق بالغير مطلقا فاذن قد انصرح ان
تشخص الحقيقة الوجوبية نفس ذاتها وكنه طباعها
والا لكانت مرتبة التشخص بعد مرتبة الوجود فوجب
التقرر والوجود بالذات معناه المحصل تقرر
بالذات هو وجود بالذات ووجوب بالذات
وتشخص بالذات فتلك الفاظ محصلة بمفهوم
واحد يشهد البرهان انه عنوان ذات البسيط
الحق من كل جهة وليس العقول الى ان تنال
ذو العنوان المشهور ولا نكتنه حقيقة وتستطيع

اللحظة

اللمخطة اليه للتعاطمه نحن ان يسعه مدرک ومشعر ولطيف
به علم وعقل من سبيل فاذن كما جل ذات الاحد
الحق عن اجزاء كمية كما للهويات الامتدادية وعن
مبادي معنوية كما للمركبات الخارجية من المهيات
الجائزة وعن اجزاء حد عن الحقيقة كما للانواع
الجوازية البسيطة في الاعيان فكذلک خلت
احديته عن اجزاء قول هو الحد على التوسع كما للبسائط
العقلية من الجائزات اى الاجناس القصية والفصول
البسيطة اذ ليس يصحح ذلک الا من لوازم اولية
معقول لوصل الذهن وتصورها الى حاق حقيقة
الملزوم فلا يقصر روائها في تعريف كنه المحدود
من زاده الحدود الحقيقة التي هي من جوهريات
كنه الحقيقة ومجد الحقيقة الحقه وراء ذلک كله
هذا جواب لعدم صحة الحد التوسعي
فشرح الاسم المفهوم عند العقل المتفق من واجب
الوجود بالذات يجب وجوده لا ما يجب وجوده

[illegible]

من المتشخص بالذات یجب تشخصه لا ما یجب تشخصه
ای متقرر موضوع فیه الوجود او الوجوب او التشخص
اذ لیس یسوغ هناک محمول وراء نفس الموضوع
لیت احسبک وان کثیر مما روک واسندوه
اعم مما هو اهم من المائزین فی انه اذا کان مفهوم
ماخوذا عند العقل علی انه بعینه عنوان لتمام هویة
وفی ازاء جملة ما هو المعتبر فی ذات تلک الهویة
من الماهیة والانیة والوجود والتشخص کمفهوم السقراطیة
بالنسبة الی الفیلسوف المشهور من اهل اثینیه
این سفرسن وتلمیذ فیثاغورس واستاد افلاطن
الالهی مثلا فانه لیس یعقل ان ذلک المفهوم
بعینه لذاتین وواقعا علی هویتین والا کانت
احدی هاتک الهویتین بعینها هی الاخری او ...
الهویة بعینها هویتین متباینتین وان یکون شیء
بعینها هو شیئین من الوجود الا اذا کان ذا حد

نفس

نفسه طبيعة مرسلة ذات وحدة مبهمة غير متحصلة
ولم يكن حينئذ ما بازائه في ازاء المهية والتشخص
جميعا بل ان العقل الصريح يقضي ان مفهوما واحدا
اى مفهوم كان فانه لا يكون بالذات الا عنوان
الطباع واحد لا يقع وقوعا بالذات الا في ازاء
طبيعة واحدة فان وقع على اكثر من هوية واحدة
كما الانسان على زيد وعمرو او على اكثر من حقيقة
واحدة كما الحيوان على الانسان والفرس فلا يكون
ما بازائه على الحقيقة وعلى الصدق البحت كل
هوية او كل الحقيقة بتة بل ان هناك لا محة طبيعة
واحدة مشتركة بين تلك الهويات او بين تلك
الحقايق هي ما بازائه المفهوم وما التعبير عنه بالحيوان
الناطق او بالجسم المتحرك ذي القوة النامية
والنفس الحاسية المزيدة اصلا صح ما من معنى
واحد ليس هو الذات واحدة فقط بل هويات

اللازم العام لازم للعام
لا لخصوص في الخصوصيات
الا لعرض او الطبع العام

عديدة الا وهناك طبيعة ما مشتركة هي مطابقة بالذات
وما هو في ازائه على الحقيقة فان كان هو بحسب
جوهر الحقيقة كانت الطبيعة المشتركة من جوهريات
المهية وان كان من العرضيات اللازمة اللاحقة
في مرتبة متاخرة عن نفس المهية كان له مبداء
مشترك ولا محيد عن الانتهاء الى طبيعة ما جوهرية
والجوهريات مشتركة بينه فان لم يعلك التشكيك
انه حينئذ لم يلزم طباع ذاتي مشترك بين الجنس
الا قصيين للمعقولات وهما الجوهر والعرض
لوقوع معنى الجنس عليهما واخر مشترك بين
الموجودات جميعا لوقوع الوجود على جملتها بمعنى
واحد فليس عليك لتثبت فوادك باذن الله سبحانه
اما عن الشك الاول فان هذا القسطاس انما
سلطانه على الطبايع المتاصلة التي هي جوهريات
الحقايق العينية والعرضيات التي لها مبادي

عينية

عينية قايمة بالموضوعات في الاعيان والمفهومات
الذهنية التي يعتبر في حدا، احوال واوضاع عينية
صورت للموضوعات بحسب انحاء وجودانها
في الاعيان والمعاني المعقولة التي هي لوازم
المهية وهي مفهومات قايمة بالمهية قد تاب لها
عن التاصل اقتضاء جوهر المهية اياه فشي من هذه
اذا كان لهويتين مثلا لم يكن ما هو ملاك الامر
ومناطه بالذات ومعيار الحكم ومطابقه على
الحقيقة خصوصية احدى الهويتين لخصوصها والا
لم يكن هو بغيرها بته بل انما الملاك والمطابق
الطباع المشترك فاما طباع المعاني الغير المتاصلة
من ملحوظات العقل اعني المعقولات الثواني
التي هي موضوع الحكمة الميزانية كالجنسية والفصلية
والنوعية قد رتبتها في الذهن درجة الاضافات
المحضة التي ليست هي في ازاء مبادي لها

متقررة فی ذات الموضوع فی الخارج کالمسامتة
والمتیاسرة المتبدلة مع ثبات الموضوع بعینه
علی ما کان علیه فی ذاته وصفاته وجهاته واوضاعه
کما اذا انقلب علی ما تمسک الی شمالک ذات
علی ثبات وضعک الاول بعینه فهذه القبلیة
من ثوانی المعقولات هی الاضافات المحضة
الذهنیة ولیس بازاء الجنسیة والنوعیة مبداء
فی ذاته الحیوان والانسان مثلا وفی صفاتهما
الذاتیة والعرضیة المتقررة فی ذاتیهما بل انما
المتقرر فی عالم الاصل نفس الحیوان والانسان
والفرس وزید وعمرو مثلا فاذا ما نسب العقل
الحیوان الی الانسان والفرس والانسان
الی زید وعمرو وقضی علی الحیوان بالجنسیة وعلی
الانسان بالنوعیة من دون صفة متقررة فیهما
هی مطابق الانتزاع ومعیار تصحیح الحکم ولیس

یلزم

يلزم من ان يكون اعتقاد الحكم جهلا اذ ليس
يحاذي به امر مالك في صقع التاصل والا ان
يكون يصح الحاق الجنسية او النوعية مثلا بانه
مهيته اتفقت اذ ليس ذلك على اصدا مطابق
في المهية بازائه كما يذهب اليه اوهام المتشككين
على سنتهم في مذهب التشكيك فالجهل انما يكون
في الملحوظات المكذوبة واللحاظات الكاذبة
التعملية وميزان الصدق هناك النسبة العقلية
والاضافات الذهنية النفس الامرية ومطابق
الحكم صلوح المهية بخصوصها لذلك لا لجنب نفس
جوهرها كما شاكلة الجوهريات بل في المرتبة الاخيرة
من حيث النسبة العقلية الملحوظ اللاحقة
على مضاهاه الامر في الاضافات المحضة
الخارجية فللمهيات خصوصا لا لصدق عليه
كلي اعتبار الحق وليس من شرط ان يكون الشيئ

ذهنا خالصا ان یکون متساوی النسبة التی
قاطبة المهیات واما عن الشک الثانی فانه
فرقان ما بین بین المنزع منه ومطابق الانتزاع
الذی هو مبدا تصحیح الحکم ومعیار صحته فالموجود
مطابقه وما هو عنوانه وفی ازائه حقیقة خصوصیة
حقیقة القیوم الواجب بالذات جل مجده و
لیس شیئ من خصوصیات المهیات الجائزة
فی ذلک من خلاق بل انما یصح انتزاع الوجود
ومنها ارتباطها هو مطابقه انتزاعه حقیقة ارتباطا
ضروریا اذ لا یصح لها بالنسبة الیه ارتباط اخر
علی غیر سبیل الصدور عنه والطلبة له فاذن
وان کان الوجود المطلق الفطری التصور منتزعا
من الجائزات المتقررة الا ان مطابقه الانتزاع
انما هو الاستناد الی الموجود الحق وخصوصیات
المهیات ملغاة فی ذلک وکک الشان فی حمل

المساوعه ای ان یکون
شیئان بحیث یکون ان
[illegible]
حیث [illegible]

مفهو

مفهومات المتقررة المتاصل والحقيقة بل الحقائق
الجائزة فان مطابق الحمل ومعياره وملاك
الحكم ومبدا تصحيح الاسناد الى الحقيقة الحقة
لاغير تصحح بل بلغك فى تضاعيف العلوم ان
التناسب بالمساواة او المفاصلة انما تصح
اذا ما تصححت المفاوعة لست اعنى بذلك
المشاركة فى الجنس القريب بل انما اعنى لحاظ
المتناسبين من حيث المشاركة فى طبيعة ما
والتناسب منهما من حيث المتشارك فى
تلك الطبيعة والاندراج تحتها المعبر عنه بالتجانس
والتنازع لا من حيث هما طبيعتان اى انما
هما فردان من افراد طبيعة بعينها مترتبان من
مراتبها لا بما هما نوعان مختلفان ذو وفصلين
مختلفين فالخطان المستقيم والمستدير والسطحان
المستوى والمستدير عما هما مستقيم ومستدير او مستو

ومستدير متخالفان بالحقيقة النوعية غير متناسبين
اصلا لا بالمساواة ولا بالمفاصلة وكذلك
الخطوط او السطوح المستديرة المتخالفة الانحداب
فالقوسان من دائرتين متخالفتي الانحداب
لا يتصحح التناسب بينهما لا بالمساواة ولا بالمفاوتة
لكنهما اذا ما كانتا على مركز بعينه وعلى زاوية
بعينها عند المركز فانهما متشابهتان غير متساويتين
ولا متفاضلتين انما نسبة كل واحدة منهما في
دائرتها الى الدور كله كنسبة الاخرى في دائرتها
الى الدور كله فاذن كما القسي من الدوائر الغير
المتناوعة بحسب اسار روبه ما بعينها متشابهات
غير متساويات ولا متفاضلات وليس في ذلك
استيجاب توافق في الحقيقة ومتشارك في الطبيعة
وتكافؤ في المقدار بل انما استحقاق ان يكون
كل واحدة منها فبحسب النسبة التي بها الى كل الدور

محيطها

بمحیطها فیکون مقدرا هذه فی دایرتها کمقدار تلک فی کرتها فکذلک فاعلمن ان المهیات المختلفه اذا ما کانت متوافقه بحسب النسبة العقلیه التی ما یلحق کل واحدة منها الی المندرجات تحتها فانها طبایع متناسبة متشابهة بالجنسیة او النوعیة مثلا ولیس فی ذلک استیجاب تشارکها فی طباع ما متاصل اصلا بل انما استحقاق ان یکون احدها بخصوصیة طبیعتها فی نفسها الی المهیات او الاشخاص التی تحتها وهذا سبیل القول فی المعقولات الثانیة المیزانیة وکذلک نسبة الامر فی الهویات الخارجیة من حیث ما یلحقها من الاضافات المحضة الوجودیة فزید مثلا فی نسبته الی ما علی یمنه کعمرو فی نسبته الی ما علی یمنه متساویتین متشارکتین بحسب ذلک فی طباع ما مشترک بل متناسبا لسا متشابهان

في نفس الاضافة الصرفة اللاحقة تصحيح لا لظن
انه يصح لمعلول ما بعينه علتان معاوستان في ذلك
غير سايغ في مذهب العلة والمعلول لا على سبيل
التبادل التعاقبي ولا على سبيل التصادم الاستبدالي
عن بدو الامر اما منفعة ان اذا كان لاحديها
بخصوصها حظ ما من المداخلة في العلة من
حيث افتقار المعلول اليها بخصوصها اليه لم يكن
يصح ان يتحقق المعلول بالاخرى وان ثبوت
تلك عن هذه في افاضته به واذا لم يكن الافتقار
الى شيء منهما من حيث الخصوصية بل كانت
كل واحدة ملغاة الخصوصية في ذلك لكانت
العلة المضاف اليها على الحقيقة هي القدر المشترك
الذي هو طباع واحد وطبيعة وحدانية وكل
واحد لخصوصها هي المشتملة على ما هو العلة بالحقيقة
وبالجملة لا يستند المعلول بالذات الا الى ما

بوحد

من السموم يقال ... موم
... الحديث
فينبغي ان يسيرها الرجل
على ...
فنهيه ... نهاية

يتوقف عليه بخصوصيته بالضرورة العقلية و
سواء على اوسيا لذاتين فهوت العلية بالمقتضى
المهية ام بالامر المصحح لتحليل الفا فليتصور
القيوم الواجب بالذات واحد بالذات و
الوجود وتر في الحقيقة والهوية الم تسعين ان
الانية والتشخص بالنظر الى الحقيقة الوجوبية نفس
مرتبة المهية فمفهوم الوجوب بالذات عنوان
جملة بالحقيقة الوجوبية من المهية والانية والوجود
والتشخص فاذن تحقق انه ليس يعقل ان يكون
هو شيئين على ما قد تلى عليك وبالجملة ان
صرف الوجود الواحد الحق الذي هو بعينه
الوجوب المحض والتشخص القراح يمتنع ان
ينقسم في ذاته الى اجزاء الهوية او اجزاء الحد
او اجزاء القول وان يتطرق اليه شيء من
جزو بانه من حيث من حيث وباعتبار وباعتبار